فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: معالجة مفاهيمية تطبيقية

أ.د. عبدالله عبد الرحمن البريدي
أستاذ السلوك التنظيمي غير المتفرغ

د. أحمد صالح التويجري
أستاذ التسويق والاستراتيجية المساعد

قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة القصيم

الملخص

تتمثل المشكلة البحثية في عدم وضوح الفروقات الاصطلاحية بين ريادة الأعمال من جهة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى في الأدبيات العلمية والممارسات العملية. وقد تمت بلورة هذه المشكلة عبر ثلاثة أسئلة رئيسة: (1) هل ثمة تمايز بين هذين المصطلحين من الناحية المفاهيمية؟ (2) هل ثمة فوائد عملية في التمييز بين هذين المصطلحين أم أن الفائدة تكمن في عدم التمييز بينهما؟ (3) إن كان ثمة فوائد عملية، كيف نمايز بينهما؟>

لم تكن الدواعي المباشرة لإنجاز هذه الدراسة دواع أكاديمية صرفة، كما هو الحال في كثير من أبحاثنا التي ننجزها بإملاءات أجنداتنا البحثية التي قد تكون بمنأى عن الاحتياجات المجتمعية، بل كانت نابعة بشكل رئيس من المشاكل العملية في بيئة الأعمال، حيث تمثل إجابة على سؤال مطروح من مسؤول حكومي عربي حول تلك الفروقات الاصطلاحية، على أنها تستهدف تجاوز المعالجة الاصطلاحية الصرفة، لتصل إلى معالجات تطبيقية تروم تحقيق منافع مكتسبة في الواقع العملي وزيادة الثمرات المترتبة على السياسات الحكومية في مجال تشجيع الطاقات الابتكارية للفئات الشابة في عالمنا العربي، على نحو يمكّن من زيادة إسهام هذه الفئات في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ومعالجة آفات البطالة والفقر؛ بطرق بنيوية تراكمية، ووفق منظور استراتيجي تنموي.

خلصتْ الدراسةُ إلى أن المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة هي نوع خاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقدمت الحيثيات التي تدفع باتجاه تبني مدخل التمييز الاصطلاحي بين هذين النوعين من المشاريع، كاشفة النقاب عن الثمرات العملية المترتبة عليه. وقدمت الدراسة تعريفات مقترحة لهذين النوعين في ضوء خلوصها إلى أربع سمات للمشاريع الريادية، وهي: الابتكار والمبادرة والمخاطرة والسرعة، على أن الابتكار هو السمة الأكثر أهمية في التمييز الاصطلاحي. وقد اقترحت الدراسة بقالب أولي تصنيفًا رباعيًا لمستويات الريادية، حيث صنفتها إلى: ريادية عالية، وريادية متوسطة، وريادية منخفضة، وريادة متدنية.

الكلمات المفتاحية: *ريادة الأعمال، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الابتكار، المبادرة، المخاطرة، النمو.*

المقدمة

يَعُد العالم الاقتصادي الشهير «جوزيف شومبيتر» ريادة الأعمال Entrepreneurship مقومًا رئيسًا للنمو الاقتصادي، ويشير إلى القدرة الهائلة لرواد الأعمال على الابتكار Innovation، بطريقة تمكّنهم من طرح منتجات أو خدمات جديدة أو تخفيض الأسعار قبل قيام المنافسين بذلك، مما يكسبهم حصة سوقية كبيرة وتأثيرًا جوهريًا في السوق، مع تشديده على تأثير العوامل السياسية في النجاح الاقتصادي (Schumpeter, 1934).

باتت ريادة الأعمال يُنظر إليها على أنها «نموذج جديد» (باراديم) لإحداث التحول الاقتصادي في الدول النامية على وجه التركيز (Hechavarria, Bullough, Brush, & Edelman, 2019) ريادة الأعمال يمكن أن تتحقق على مستوى الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة، والذي يهمنا في هذه الدراسة هو «الريادة الصغيرة» Small Entrepreneurship. تشير دراسات

* تم استلام البحث في يوليو 2020، وقبل للنشر في سبتمبر 2020، وتم نشره في يونيو 2022.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.230650

عديدة منها: (Bansal, 2019) إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي للدول، وهي وسيلة فاعلة لخلق الوظائف ومواجهة آفة البطالة والفقر (إدريس، 2015؛ العرفج والسهلاوي، 2006؛ التوني، 2014؛ Edoho, 2016; Hossain & Kauranen, 2016; Angulo-Guerrero et al., 2017 ; Hechavarria et al., 2019 ; Gubik, 2020). هذه المشاريع لا تقل نسبتها عن قرابة 90% في معظم دول العالم وتسهم في خلق ما بين 50-60% من إجمالي فرص العمل، مساهمة فيما يقارب 46% من إجمالي الناتج المحلي العالمي (الأسرج، 2015)، كما أنها تنتج ما بين 25-35 من إجمالي الصادرات العالمية من المواد المصنعة (التوني، 2014).

ويؤكد المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor (GEM) على أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول يعتمد على مستويات تشجيع المشاريع الريادية (Edoho, 2016). وأشار تقرير المرصد لعام 2016-2017 إلى أن أكثر من 67% من الشباب في 62 دولة في العالم يعتقدون بأن ريادة الأعمال تحظى بدرجة عالية من القبول والتقدير المجتمعيين، و42% منهم يرون بأن ثمة فرصاً ريادية واعدة، وقرابة 67% يشتغلون على «الريادة المدفوعة بالفرص» Opportunity-Motivated لتنمية دخولهم وثرواتهم ومهاراتهم، وليست «الريادة المدفوعة بالحاجة» Necessity-Motivated، التي تنبثق في العادة من الإيمان بأنهم لن يتمكنوا من الحصول على فرص عمل جيدة، مما يُلجئهم إلى التفكير في مسار تأسيس المشاريع الريادية الصغيرة (GEM, 2016-1017).

هنالك من يقرر بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتأرجح بين «مشاريع ريادية فائقة» و«مشاريع تقليدية صرفة»، وكلما وُجدت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيئة عالية التنافسية، فإنها تكون أشد حاجة إلى الممارسات الريادية؛ عبر التوسل بروح المبادرة والابتكار والمخاطرة، وثمة من يُعد هذه الروح شرطاً وجوديًا في بيئة الأعمال التنافسية (Bouchard & Basso, 2011). ومثل هذا التأرجح يؤشر على أننا قبالة إشكالية بحثية؛ تتطلب معالجة علمية دقيقة، وهذا ما يدعونا إلى الكشف دون إبطاء عن المشكلة البحثية في هذه الدراسة.

المشكلة البحثية ودواعي البحث

تتجسد المشكلة البحثية في عدم وضوح الفروقات المفاهيمية أو الاصطلاحية بين ريادة الأعمال من جهة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى. وتزداد المسألة البحثية إشكالاً حينما نكون إزاء بديلين اثنين، بديل ينزع نحو التمييز بين مصطلحي «المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية»، و«المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير التقليدية» أو ما يسمى «المشاريع الريادية»، وبديل آخر يتجه صوب عدم التمييز.

هنالك لبس في الأدبيات العلمية حيال هذه المسألة (انظر مثلاً: برنوطي، 2005؛ Carland et al., 1984; Stewart Jr. et al., 1999; Howorth et al., 2005; Kobia & Sikalieh, 2010)، وقد انعكس هذا اللبس على الواقع العملي، مما أدى إلى اضطراب في المعالجات المفاهيمية والإجرائية في السياقين العلمي والتطبيقي على حد سواء (Gubik, 2020). ولبلورة دقيقة للمشكلة البحثية نبادر إلى ترجمتها في ثلاثة أسئلة مترابطة متكاملة، بعضها ذي طابع تنظيري أكاديمي، وبعضها الآخر ذي طابع عملي تطبيقي، وهي:

1- هل ثمة تمايز بين هذين المصطلحين من الناحية المفاهيمية؟
2- هل ثمة فوائد عملية في التمييز بين هذين المصطلحين أم أن الفائدة تكمن في عدم التمييز بينهما؟
3- إن كان ثمة فوائد عملية، كيف نمايز بينهما؟

ومن المهم في هذا الجزء توضيح الدواعي المباشرة لإنجاز هذه الدراسة، إذ لم تكن دواعٍ أكاديميةُ صرفة كما هو الحال في كثير من أبحاثنا التي ننجزها بإملاءات أجنداتنا البحثية التي قد تكون بمنأى عن الجوانب العملية أو لنقل الاحتياجات المجتمعية، ففي هذه المرة كانت نابعة بشكل رئيس من المشاكل العملية في بيئة الأعمال، وذلك أن محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (د. غسان بن أحمد السليمان) زار كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة القصيم في مطلع يناير 2017، وجرى حوار مع عدد من الأكاديميين في الكلية، وفي أثنائه طرح المحافظ سؤالاً حول الفرق أو الفروقات بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في ذلك الحوار التفاعلي، لم يكن ثمة جواب ناجز حول هذه المسألة. وهذا ما دفعنا لإعداد هذه الدارسة استجابة لهذا السؤال النابع من بيئة

الأعمال، على أننا سعينا لأن تكون الدراسة عامة في معالجتها المفاهيمية والتطبيقية، لكي تعم الفائدة على المستوى القومي العربي، فالإشكالية هي ذاتها في مختلف الدول العربية.

ونحسب أن هذا النمط من الدراسات المتفاعلة مع الواقع العملي يعيدنا إلى إحياء سنة علمية مندثرة في تراثنا العربي الإسلامي، حيث كان العلماء في غابر الأزمان يتفاعلون مع الأسئلة المطروحة في محيطهم الاجتماعي، فيؤلفون الرسائل والكتب للإجابة عليها، ومن ذلك ما فعله «أبو الوليد الباجي» في كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول» وقد ذكر أنه فعل ذلك إجابة لسؤال تلقاه، ومثله فعل «ياقوت الحموي» في «معجم البلدان»، و«ابن الأنباري» في «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وغيرهم كثير. ولو جاريت هؤلاء العلماء الأفذاذ في العنونة المسجوعة في أدبنا العربي، لربما عُنونت هذه الدراسة بنحو: «الجواب المستبان على سؤال السليمان».

أهداف البحث وأهميته

تستهدف هذه الدراسة فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال (المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الريادية أو التقليدية؛ في قالب يبرز أهمية الممارسات والمشاريع الريادية ويؤكد على حتمية دعمها من قبل الحكومات العربية، وبخاصة أن ريادة الأعمال لم تحظ باهتمام عال كما المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء في الأدبيات العلمية أو الممارسات العملية (Carland et al., 1984; Edoho, 2016; Gubik, 2020).

وفي الوقت ذاته، تسعى هذه الدراسة - عبر هذا القالب - إلى تجاوز المعالجة الاصطلاحية الصرفة، لتصل إلى معالجات تطبيقية تروم تحقيق منافع مكتسبة في الواقع العملي وزيادة الثمرات المترتبة على السياسات الحكومية في مجال تشجيع الطاقات الابتكارية للفئات الشابة في عالمنا العربي، على نحو يمكّن من زيادة إسهام هذه الفئات في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ومعالجة آفات البطالة والفقر؛ بطرق بنيوية تراكمية، ووفق منظور استراتيجي تنموي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تعد من المحاولات البحثية الأولى للتصدي لهذه الإشكالية الاصطلاحية في سياق الاقتصاد والتنمية العربية، في معالجة تسعى لأن تستوعب بشكل منهجي أسس ومقومات البناء الاصطلاحي ومعايير الفعالية للمصطلحات؛ بما يُعين على جودة استخدام المصطلحات وتعظيم الانتفاع منها في الممارسات التطبيقية، ويُؤمّل من ذلك كله أن تسهم ولو بشكل غير مباشر في تعضيد الإطار المفاهيمي والعلمي والتطبيقي الداعم للفكر الريادي والمشاريع الريادية في الفضاء الاقتصادي العربي، بما يجعله قادرًا على الاستجابة لتحديات مشروعنا الحضاري العربي الإسلامي ومتطلباته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

منهجية البحث

تستلزم المشكلة البحثية استخدام المنهجية التحليلية الوصفية؛ عبر تحليل مكونات المصطلحات تحت الدراسة، بجانب تحليل المداخل والآراء المطروحة في الأدبيات العلمية إزاء الدلالات والتعريفات المقترحة لهذين المصطلحين. ومع الجانب التحليلي، ثمة حاجة لتوصيف السياق المجتمعي بمساراته الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، بما يعين على تلمس الحيثيات الداعمة للتمييز أو عدم التمييز بين هذين المصطلحين، لا لأغراض اصطلاحية صرفة فحسب، وإنما توخيًا لتحقيق أهداف مجتمعية أكبر.

وقد تم تطبيق ذلك في إطار منهج التشخيص الثقافي الحضاري؛ والذي يتم بموجبه إخضاع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة لملاحظة علمية تراكمية وتحليل معمّق لمسبباتها الكبرى ذات الطبيعة الثقافية الحضارية؛ مع تأكيدنا على أن منهجية التشخيص الثقافي الحضاري تفتقر إلى جهود بحثية من أجل بناء إطارها الفلسفي والمفاهيمي والإجرائي (البريدي، 2007).

محاور البحث

في ضوء المشكلة والأهداف البحثية، سنتطرق لعدد من المحاور المتضافرة والمتسلسلة منطقيًا، وذلك كما يلي:

- أولاً: مدخل عام إلى المصطلح.
- ثانياً: الأدبيات العلمية وإشكاليات التعريف.

- ثالثًا: الريادة والمشاريع الصغيرة: بين التمييز الاصطلاحي وعدمه.
- رابعًا: نحو تمايز اصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.
- خامسًا: تعريفات مقترحة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.
- سادسًا: مستويات المشاريع الريادية.
- سابعًا: خاتمة وتوصيات عملية.

أولاً- مدخل عام إلى المصطلح

اللغة لها إسهاماتها الكبيرة في التنمية والإبداع، وهي أداة ضرورية لتوحيد الأمة فكريًا وسياسيًا، والمصطلح علم قائم بذاته، وهو أحد ركائز التخطيط لسياسة لغوية فعالة (القاسمي، 2008). المصطلح مصدر ميمي للفعل «اصطلح»، ودلالاته تدور حول معنى «اتفق»؛ بمعنى الاتفاق بين جماعة مختصة من الباحثين في حقل معين على دلالة محددة لشيء أو معنى محدد (حجازي، 1995؛ اليعبودي، 2006؛ عبدالواحد، 2007)، و«**الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية**» (لوشن، 2004: 149)، غير أن تلك الدلالات يجب أن تكون على درجة كافية من التحديد والوضوح، والتي تعجز باقي الكلمات في اللغة العامة عن حملها (لوشن، 2004؛ اليعبودي، 2006) لدرجة يصبح معها المصطلح جزءًا رئيسًا من لغة التخصصات والحقول العلمية المختلفة، ضمن منظومة اصطلاحية شاملة (حجازي، 1995؛ اليعبودي، 2006).

والمصطلح كائن مفاهيمي، له حياته المعرفية والفكرية، وله دلالاته المعلنة والمضمرة ومكوناته المتعددة التي تتغير في السياقات المختلفة التي يُنحتُ فيها، والمشاكل والتساؤلات التي يتصدى لها (كوش، 2002)، وتتشكل المصطلحات بحسب طبيعة الحقل العلمي وأهدافه وأدواته المنهجية وقوالبه اللغوية، فالحقل الذي يغلب عليه الجانب الكمي تنحاز مصطلحاته إلى الدلالات ذات الحمولة الكمية كالرياضيات والمحاسبة بخلاف الحقول ذات النزعة الكيفية (النوعية) كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. ويمكن القول بأن المصطلح «كائن ثقافي ديناميكي»، حيث يتجدد في دلالاته ووظائفه في ضوء تفاعلات البشر في محيطهم الثقافي وفق ما يملكونه من معتقدات وقيم ومفاهيم وأمزجة خاصة (البريدي، 2009).

ويمكن النظر إلى المصطلح على أنه عملية للربط بين «الدال» و«المدلول»، وهي عملية «**ليست سهلة ولا آلية ولا حتمية، فهي تمر عبر الزمان والمكان الإنسانيين**»، والبنية اللغوية للدال هي «**بنية سكونية**» تتسم بالرأسية والتزامن؛ بخلاف البنية الفكرية أو الاجتماعية أو التاريخية للمدلول إذ أنها «**بنية متحركة متغيرة» متصفة بالأفقية والتعاقب والتركيب والتعقيد**، ولهذا السبب فإنه يمكن القول بأن «**ثمة فجوة زمنية دائمة بين الدال والمدلول قد تتزايد اتساعًا حتى يصبح الدال لا علاقة له بالمدلول**»، كما يمكن القول بأنه لابد من «**الاختيار بين عدد لا حصر له من الدال للإخبار عن مدلول مركب ومتشابك مع عدد لا حصر له من المدلولات**. وعملية الاختيار تعني إبقاء وتأكيد واستبعاد وتهميش، اختيار أو تأكيد لمعنى، واستبعاد أو تهميش لآخر، أي أنه لا يوجد تلاق آلي بين الدال والمدلول، وإنما هناك حتمية الاختيار (أو الاجتهاد) الإنساني في محاولة مزاوجة بين الدوال بالمدلولات، وهي عملية تتضمن قدرًا من التحيز لدال على حساب آخر، ولجانب من المدلول على حساب جانب آخر» (المسيري، 1998: 65-66).

وبعد هذه المقدمة المنهجية المختصرة في علم المصطلح، نقرر بأننا بأمس الحاجة إلى تفعيل أسس هذا العلم ومنطلقاته وأدواته في الفكر الإداري العربي، على نحو يُظفرنا بمصطلحات دقيقة من الناحية المفاهيمية، وفعالة من الناحية التطبيقية، وهذا ما نروم تحقيقه - ولو بشكل جزئي - في محيط التفرقة الاصطلاحية بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث نجتهد في هذه الدراسة لأن نجمع في معالجتنا البحثية بين الشقين المفاهيمي والتطبيقي.

ثانيًا - الأدبيات العلمية وإشكاليات التعريف

هنالك نمو كبير في الأدبيات العلمية في مجال ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، لدرجة أن «بيتر دركر» يصف الاقتصاد المعاصر بأنه «اقتصاد ريادي» The Entrepreneurial Economy، مشيرًا إلى أن الريادة في بعض السياقات أضحت ضمن «الكلمات الطنانة» Buzz Words (Drucker, 2006). ومع هذه التخمة الكبيرة في أدبيات الريادة، إلا أن هنالك إشكاليات كبيرة في تعريف ريادة الأعمال (Gubik, 2020)، ليس ذلك فحسب، بل تعاني هذه الأدبيات من ضعف الصلابة العلمية

وقلة الاحترام العلمي والتشظي في الآراء والمداخل المطروحة (Howorth et al., 2005; Kobia & Sikalieh, 2010, Edoho, 2016)، ولا سيما أن موضوع الريادة يُعد حقلاً هجينًا Multidisciplinary، تتشارك فيه علوم عديدة، فعلم الاقتصاد -على سبيل المثال- يركز على ندرة الموارد وجدوى الفرص المتاحة، أما علم النفس فيهتم بالدوافع الداخلية لراود الأعمال، وعلم الاجتماع يشتغل على الأوضاع والخلفيات الاجتماعية لهؤلاء الرواد، في حين تعالج علوم التقنية البُعد الابتكاري في المشاريع الريادية (Edoho, 2016).

تتجه بعض الآراء إلى القول بأهمية فكرة ما يمكننا وصفه بـ«الاستقلالية الحقلية» عبر تأسيس ما يسميه البعض «علم ريادة الأعمال» (زيدان، 2003)، إلا أن هذه الفكرة لم تلق اهتمامًا كبيرًا، ولا أحسب أنها ستلقى قبولاً في الأدبيات، حيث يصعب ترقية كل موضوع بحثي ليكون علمًا قائمًا بذاته، فريادة الأعمال لا يعدو أن يكون موضوعًا بحثيًا، مهما زادت عدد الأبحاث المنجزة حوله.

يمكن القول بدرجة كبيرة من الاطمئنان، بأن ريادة الأعمال مصطلح إشكالي منذ تشكله، وحين نطالع الأدبيات نجد اختلافاً كبيرًا في دلالات هذا المصطلح (زيدان، 2003). فعلي سبيل المثال، وفي مقالة علمية قديمة تعود لعام 1983 في المجلة الأمريكية للمشاريع الصغيرة، يؤكد الباحث «وين لونج» Wayne Long على أن إشكالية تعريف الريادة ضاربة في القدم، حيث يعني أشياء متعددة لمختلف الأشخاص منذ ثمانمائة سنة، حينما كان المصطلح المستخدم في القرن الثاني عشر الميلادي Entreprendre والذي يعني «من يروم صناعة شيء ما» (Long, 1983: 47). بطبيعة الحال سنضرب صفحًا عن تلك الإشكاليات القديمة، لنكون قبالة الإشكاليات الراهنة، إلا أنه قد يحسن بنا تلخيص أبرز الدلالات في التعريفات القديمة التي استعرضها ذلك الباحث بدءًا من عام 1730 إلى 1975، والتي قد تكون ضمن الدلالات الصامدة في البناء المفاهيمي الراهن لريادة الأعمال:

1- يعمل الرائد لمصلحته الشخصية.
2- العمل في سياق محفوف بعدم التأكد ويمتلك القدرة على مواجهة المخاطر.
3- يحتاج الرائد لمجموعة من القدرات الذهنية.
4- يتضمن العمل الريادي تفكيرًا تركيبيًا للوصول إلى فكرة جديدة.
5- قدرة فائقة على استغلال الفرص المواتية في السوق.
6- التوجه نحو تخفيض الجوانب التي لا تتسم بالكفاءة والفعالية في العمل.

هنالك العديد من المداخل اقترحت من أجل تعريف ريادة الأعمال، ومن أهمها (زيدان، 2010 أ؛ الشميمري والمبيريك، 2014؛ Kobia & Sikalieh, 2010):

1- **مدخل السمات**: ويركز هذا المدخل على تحديد سمات رواد الأعمال التي يجب أو يتوقع توفرها. وقد تم تحديد العديد من هذه السمات، ومنها: روح المغامرة، تحمل المسؤولية والضبط الداخلي (عزو النتائج إلى الذات وليس للخارج) Internal Locus of Control، النزعة العالية للإنجاز، والاستقلالية، والثقة بالنفس، والرغبة في التغيير، والسعي لتكوين ثروة، مع الإشارة إلى أهمية أن تكون هذه السمات في مراحل مبكرة من الشباب، مما يؤكد على ضرورة إيجاد بيئات معينة على الاتسام بها.
2- **مدخل السلوكيات**: ويهتم هذا المدخل بأفعال رواد الأعمال وليس سماتهم، ومن أهمها: السلوك الابتكاري والاستراتيجي.
3- **مدخل الفرص**: ويرى أنصار هذا المدخل بأن الجانب الأهم في الريادة هو القدرة العالية على رؤية أو تحديد الفرص الجيدة، ليس ذلك فقط، بل القدرة العالية أيضًا على حسن استغلالها.

وفي الضفة الأخرى، نجد أن مصطلح المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يخلو هو الآخر من إشكاليات في تعريفه (العرفج والسهلاوي، 2006؛ التوني، 2014؛ أبو عوف، 2014؛ الإسرج، 2015)، إلا أنه أقل إشكالية من الناحية المفاهيمة، ولا سيما أن معايير أو محددات التعريف قد تمت بلورتها بشكل جيد في الأدبيات العلمية كرأس المال وعدد العمالة وقيمة المبيعات وغيرها (السهلاوي، 2001؛ برنوطي، 2005)، ومن ذلك ما قررته منظمة العمل الدولية من تعريف لهذه المشاريع وفق عدد العمالة وفق الآتي (السهلاوي، 2001) :

1- المشاريع الصغيرة جدًا (1-19).
2- المشاريع الصغيرة (20-99).
3- المشاريع المتوسطة (100-499).
4- المشاريع الكبيرة (500 فأكثر).

وبناء على تلك المعايير أو المحددات، اندفعتْ الهيئاتُ الحكومية العربية إلى التصدي لوضع تعريفات ذات طابع عملي إجرائي، ورتّبت على هذه التعريفات اللوائح والسياسات المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية استخراج التصاريح النظامية وكيفية دعمها ونحو ذلك. ونظرًا للتطور الاقتصادي والحراك المجتمعي، فإن هذه التعريفات تخضع لتغييرات وتعديلات من وقت إلى آخر (الأسرج، 2015).

ثالثاً - الريادة والمشاريع الصغيرة: بين التمييز الاصطلاحي وعدمه

يذهب البعض إلى القول بالترادف بين مصطلحي ريادة الأعمال (المشاريع الريادية) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين يكتفي البعض الآخر بالتمييز المفاهيمي النظري، مع جعلهما مترادفين في الأبعاد التطبيقية ذات العلاقة بسياسات الحكومات وآلياتها تجاه الدعم المالي أو الاستشاري أو التراخيص ونحو ذلك من الإجراءات (الغالبي، 2009؛ الشميمري والمبيريك، 2014؛ Carland et al., 1984; Drucker, 2006; Edoho, 2016).

وفق منهجية البحث المشار إليها في جزء سابق، فإن هذا البحث لا يكتفي بالاستناد على الأطر المفاهيمية والتنظيرية المجردة لمقاربة الإجابة على الأسئلة البحثية، بل يستوعب الأطر التطبيقية في السياق المجتمعي العربي، وهي الأهم، فهي التي يمكن أن تولّد ثمرات عملية ملموسة، وهي الأنجع والأبقى، أثراً وفائدةً.

وهذا ما يجرنا إلى البُعد التوصيفي في المنهجية التي توخينا تطبيقها في هذا البحث. بتأطير توصيفي عام، يمكن القول بأن العالم العربي يشهد حالات منخفضة من التشغيل الفعال للطاقات الشابة وبالأخص في السياقات الابتكارية، الأمر الذي رفع معدلات البطالة في كثير من الدول، دون أن نرى مؤشرات كافية تومئ إلى قرب أو نجاعة معالجتها (البريدي، 2015). ثمة دراسات تشير إلى أن ضعف النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 6.5% سنويًا، ويبلغ النمو الاقتصادي السنوي اللازم للحفاظ على استقرار مستويات البطالة 9.8%، ويقدر متوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية من 2000- 2010م بـ 5%، مما يعني حتمية تزايد البطالة العربية، وقد قدر معدل النمو السنوي في البطالة بنحو 3.5% وذلك في الفترة من 1991 إلى 2010، أما متوسط معدل البطالة في هذه الدول فيبلغ 14.8% في عام 2009 وفقاً لتقرير تنموي عربي (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011).

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية) تصل نسبة البطالة العربية إلى 11.07% كما في عام 2010 (العباس، 2013)، أما منظمة العمل الدولية فتصف البطالة في العالم العربي بأنها الأسوأ في العالم كله، وتقرر بأن البطالة بدأت تتجاوز الخطوط الحمراء، وهي مرشحة لأن تصل إلى 20% في حالة عدم معالجتها بصورة سليمة، علماً بأن القوى العاملة العربية تقدر بنحو 113 مليوناً، بمعدل نمو سنوي يقارب 3 ملايين، وذلك وفق تقديرات 2003 (الذئب، 2012)، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار بطالة الشباب العرب التي تقدر بنسبة 27.3% في عام 2007، وتشكِّل بطالة الشباب 70% من إجمالي البطالة في مصر والأردن وموريتانيا واليمن (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011)، ومما يفاقم تلك المشكلة أن أغلب أولئك الشباب ينتمون للطبقات الفقيرة، الأمر الذي يصعّب عمليات معالجة بطالتهم (البريدي، 2015).

وتتأكد أهمية المعالجة الحصيفة والعادلة لآفة البطالة في خضم طغيان الليبرالية الجديدة في الفضاء الاقتصادي، إذ أنها تحث الدول على تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي وإن لم تنجح في معالجة البطالة والفقر، وفي بعض الأحايين تسوق الليبرالية الجديدة فكرة رديئة؛ تتمثل في مفهوم «النمو الخالي من فرص عمل» Jobless Growth، دون اكتراث للأبعاد السلبية المترتبة على هذا النهج التنموي الكمي المسعور، وبخاصة مع تنامي وتأثير استخدام التقنيات في بيئات العمل أو «الأتمتة» Automation، مما قد يفضي إلى جعل البطالة مندمجة بشكل هيكلي في النظام الاقتصادي (البريدي، 2015).

ليست البطالة وحدها هي المشكلة التنموية التي تعنينا في هذا الإطار التوصيفي المجمل، بل تواضع مستويات منظومة الابتكار الوطني National Innovation System, NIS على المستوى القومي. وهذا يتطلب تغييرًا بنيويًا في طريقة التفكير الحكومي، ومن ذلك تبني أساليب فعالة لاحتواء الطاقات الشابة من الجنسين وحسن استغلال ذخائرهم المعرفية والمهارية والابتكارية.

ولئن صح منا هذا التوصيف، فإنه يجسر لنا القول بأن الواقع العملي في عالمنا العربي يدفعنا لأن نتبنى مدخل التمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، زاعمين بأن ذلك يحقق لنا الكثير من الفوائد العملية، ومنها:

1- العمل على تشجيع الطاقات الشابة ذات النزعة الابتكارية (الإبداعية) وتخصيص موارد مالية وبشرية وتقنية كافية لتمويل أفكارهم الخلاقة، بما يسهم في تعزيز منظومة الابتكار الوطني NIS، ويعين على تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف المناطق (وبخاصة الأقل نموًا ومنها المناطق الريفية والبدوية)، وتنويع مصادر الدخل الوطني، على أن دراسات عديدة تشدد على ضرورة وضع السياسات الحكومية الجيدة المشجعة للفكر الريادي والممارسات الريادية بجانب إدماج هذا الفكر في البرامج التعليمية والتدريبية، وبالأخص التعليم الإداري (زيدان، 2003؛ السيد وإبراهيم، 2014؛ Wu et al., 2016; Edoho, 2016; Hechavarria et al., 2019; Niel-sen, 2016; Angulo-Guerrero et al., 2017).

2- إسهام المشاريع الريادية في حل بعض المشاكل المجتمعية عبر الحلول الابتكارية التي يقدمها الرواد المبدعون، سواء أكان ذلك في إطار الريادة الاستثمارية Commercial Entrepreneurship (Hubeni & Boyko, 2014)، أو الريادة الاجتماعية Social Entrepreneurship (Jain, 2012; Conway & Kalakay, 2016; Wu et al., 2016)، وغالبًا ما تتسم هذه الحلول بدرجات عالية من الكفاءة والفعالية والجودة وانخفاض التكاليف، ولا سيما مع ارتفاع قدراتهم على تطويع الجوانب التقنية والمعلوماتية في قوالب تعاضدية تكاملية.

3- تعضيد الجهود الحكومية في مجال تقوية البنية التحتية للاقتصاد المعرفي (برنوطي، 2005)، أو الاقتصاد غير التقليدي، عبر تمويل المشاريع التي تقتحم مجالات معرفية جديدة. في السنوات الأخيرة، رصدت دراسة عربية أهمية المشاريع الريادية في تعزيز الاقتصاد المعرفي في كل من الصين وسنغافورة وشددت على ضرورة الإفادة من الفكر الريادي وتأسيس «الجامعات الريادية» مع منحها ما يكفي من الاستقلالية والموارد، وتيسير عمليات التفاعل بين الجامعات مع قطاع الأعمال والقطاع الحكومي (السيد وإبراهيم، 2014).

4- يميل مجتمع الأعمال في العالم العربي لأن يكون ذكوريًا (زيدان، 2010 أ)، مما يشدد على ضرورة زيادة الفرص المواتية للفئات النسائية في مجال المشاريع الريادية، وذلك أن النزعة الابتكارية واستدماج التقنية والمعلوماتية من شأنه التيسير على هذه الفئات، الأمر الذي قد يزيد من معدلات إسهام المرأة في نمو الاقتصاديات الوطنية. وتشير بعض الدراسات إلى ارتفاع المشاريع النسائية في العقود الثلاثة الأخيرة وتؤكد بعض الإحصائيات على أن النساء في الدول المتقدمة يمتلكن ويدرن ثلث المشاريع، وبشكل أكثر تفصيلاً ارتفعت نسبة المشاريع النسائية في أمريكا من 19% في 1980 إلى نحو 50% في 1999، وتوضح إحصائيات أخرى بأن النساء في أمريكا يمتلكن ما يزيد على 10 ملايين شركة، في حين نجد نسبًا متدنية في العالم العربي وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2007، حيث تبلغ 4% في سلطنة عمان، و12%، 10%، 8% في كل من: السعودية والمغرب واليمن (زيدان، 2010 ب).

5- أهمية المشاريع الريادية لا تكمن في بيئة الأعمال الهادفة للربح فقط، بل تتجاوز ذلك لتشمل الممارسات الهادفة لتحقيق عوائد اجتماعية أو ثقافية أو بيئية، وبات ذلك يسمى «الريادة الاجتماعية» Social Entrepreneurship (Conway & Kalakay, 2016; Bansal, Garg & Sharma, 2019). ومما لا شك فيه أن المجتمعات العربية ستستفيد كثيرًا حينما تُفعل هذا المفهوم الجديد، ولا سيما أن الشباب العربي بات يؤمن بشكل أكبر بالعمل التطوعي المنتج.

رابعًا - نحو تمايز اصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

ثمة توافق أو تشابه بين المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الريادية أو التقليدية في بعض الأبعاد أو المعايير (برنوطي، 2005؛ الشميمري والمبيريك، 2014 ،.Carland et al ؛Durcker, 2006;). وهذه المسألة تحتاج إلى شيء من التفصيل، ولا سيما أنها مفيدة في عملية التمييز الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تُطرح في الأدبيات العلمية العديدُ من المعايير الكمية والنوعية التي تستخدم في التعريف والتصنيف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتفريق بينها من حيث الحجم ورأس المال والعمالة ونحو ذلك (انظر مثلاً: السهلاوي، 2001؛ برنوطي، 2005؛ الوادي، 2005). ولكي تتضح جوانب التشابه والاختلاف فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، فإنه يمكننا الإشارة إلى أهم المعايير المشتركة والمائزة (أي تلك التي تميز المشاريع الريادية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة) كما في جدول (1) (وسوف نتناول الأبعاد المائزة بقدر أكبر من التفصيل والبرهنة في أجزاء تالية).

جدول رقم (1)
المعايير المشتركة وغير المشتركة
بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية

م	المعيار	المشاريع الصغيرة	المشاريع الريادية
1	رأس المال	√	√
2	**العمالة**	√	√
3	**قيمة المبيعات**	√	√
4	**الشكل القانوني**	√	√
5	**الجمع بين الملكية والإدارة**	√	√
6	**الابتكار**	×	√
7	**التوسع في استخدام التقنية**	×	√
8	**مخاطرة عالية**	×	√
9	**السرعة**	×	√
10	**المبادرة (استغلال الفرص)**	×	√
11	**الربحية العالية**	×	√

المصدر: صمم الباحثان الجدول خصيصًا لهذا البحث.

ومن خلال التحليل العام السابق، يمكن القول بتوصيف مجمل بأن كل مشروع ريادي هو مشروع صغير أو متوسط، ولا يصح العكس، فليس كل مشروع صغير أو متوسط هو مشروع ريادي صغير ومتوسط، وهذا يعني أن المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة هي نوع خاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبعبارة أخرى، يسعنا التقرير بأن المشاريع الريادية هي تطبيقُ راقٍ لفكرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر الاتسام بجملة من السمات الرئيسة التي تنقلها إلى طور أكثر تقدمًا وأعظم ثمرة وأسرع إنتاجًا. ولكي نحدد السمات المائزة للمشاريع الريادية بشكل منهجي دقيق يتأسس على البرهنة العلمية، قمنا بتحليل التعريفات والسمات الخاصة بالمشاريع الريادية في الأدبيات العلمية وفق آراء بعض كبار الباحثين في هذا المجال، عبر إسهاماتهم البحثية التي نالت درجة عالية من القبول في هذه الأدبيات. ضمن هذه الإسهامات، يرى كارلاند وزملاؤه (Carland et al., 1984) - في بحث استشهد به 2231 مرة وفقاً لقاعدة البيانات البحثية الشهيرة JSTOR- بأن السمة الرئيسة التي تميز بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة هي: «الابتكار»، ويضيفون سمة ثانية وهي: «الإدارة أو الرؤية الاستراتيجية»، كما أنهم يثبتون للمشاريع الريادية سمة القدرة الفائقة على النمو Growth، ويجادلون - وفق رأي شومبيتر - بأن المخاطرة ليست سمة مائزة.

ومن أهم الإسهامات العلمية في مجال تحديد السمات المائزة للمشاريع الريادية الإسهام الذي جاء به «بيتر دركر» في كتابه الشهير: **الابتكار وريادة الأعمال** (صدر 1985 وأعيد نشره لاحقاً وطبع منه عشرات الآلاف من النسخ)، حيث خلص بعد دراسات مستفيضة إلى أن هناك أربع سمات تميز ريادة الأعمال عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي (Durcker, 2006):

1- الابتكار، تتضمن المشاريع الريادية في العادة بُعدًا ابتكاريًا جوهريًا بخلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي السمة المائزة الأكثر أهمية.

2- مقدار الثروة، حيث يتطلع رائد الأعمال إلى خلق ثروة كبيرة، بخلاف صاحب المشروع الصغير أو المتوسط حيث يكتفي عادة بالحصول على موارد مالية جيدة.

3- سرعة الثروة، وذلك أن رائد الأعمال يستهدف الحصول على أكبر قدر من الثروات بأسرع وقت ممكن.

4- المخاطرة، تزداد معدلات المخاطرة في المشاريع الريادية مقارنة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر الاستغلال السريع للفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق.

من العرض السابق لهذين الإسهامين العلميين البارزين، يتضح لنا الاتفاق على أن الابتكار هو السمة الرئيسة للمشاريع الريادية، وهذا اتفاق مهم جدًا، وقد حظي بقول واسع في الأدبيات (Carland et al., 1984; Stewart Jr., 1999; Howorth et al., 2005; Durcker, 2006; Bouchard & Basso, 2011; Edoho, 2016). وهذه السمة مترسخة من الناحية اللغوية لمصطلح الريادة، فمعنى الرائد في المعجم اللغوي العربي يدور حول: من يحقق سبقاً أو «أولية» في مجال ما، أي من يكون الأول (الأولية اسم مؤنَّث منسوب إلى أوَّلَ). كلمة «رائد» هي اسم فاعل من «راد»، وجاء في معجم لسان العرب (مادة رود) ما نصه: «وأصل الرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث». وعليه فإن الدلالة اللغوية الصرفة تسند القول بسمة الابتكارية ومحوريتها في مجال تمييز ريادة الأعمال عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك أن الابتكار يعني السبق في اكتشاف شيء جديد أو في تطبيقه.

واتفق الإسهامان العلميان أيضًا على سمة القدرة السريعة على النمو والتوسع، وهنالك تأييد لهذه السمة في الأدبيات (برنوطي، 2005؛ Stewart Jr., 1999; Hagel, 2016). وحدث خلاف بينهما إزاء بقية السمات، حيث يذهب الإسهام الأول إلى أن الرؤية أو الإدارة الاستراتيجية ضمن السمات المائزة (Carland et al., 1984; Kobia & Sikalieh, 2010)، في حين يتوجه الإسهام الثاني إلى القول بأن التطلع لتكوين ثروة كبيرة سمة لريادة الأعمال (Stewart Jr., 1999; Durcker, 2006; Kobia & Sikalieh, 2010)، وأما المخاطرة فهي سمة وقع الاختلاف حولها، ففي الإسهام الأول تعد المخاطرة سمة مدمجة بالملكية Ownership وليس بالريادة Entrepreneurship (Carland et al., 1984)؛ أما الإسهام الثاني فيعدها سمة أساسية (Stewart Jr., 1999; Howorth et al., 2005; Durcker, 2006; Bouchard & Basso, 2011).

تعهدت هذه الدارسة بأن تضم البعد التطبيقي إلى البعد المفاهيمي، من أجل الوصول إلى معالجات تسهم في ترسيخ الممارسات التطبيقية لريادة الأعمال في العالم العربي من خلال السعي نحو تحسين مدخلات بناء السياسات الحكومية والآليات العملية المقرة إزاء التشجيع والدعم للمشاريع الريادية عبر مختلف الهيئات والمبادرات والبرامج والصناديق المتخصصة؛ وفق منظومة إطارية متكاملة Ecosystems. وللوفاء بالبعد التطبيقي، ألحقنا بالتحليل العلمي السابق تحليلاً للممارسات الريادية في بيئة الأعمال في العالم العربي، من خلال تحليل المضمون لبعض التوصيفات الخاصة بأكثر رواد الأعمال ابتكارًا في بعض الأقطار العربية، والمنشورة في مجلة «فوربس الشرق الأوسط». وبعد هذين النوعين من التحليل العلمي والتطبيقي، خلصنا إلى تحديد أربع سمات للمشاريع الريادية، نحسب أنها تعين في تجويد السياسات والممارسات الريادية في العالم العربي، وهي:

1- الابتكار. 2- المبادرة. 3- المخاطرة. 4- السرعة.

وسوف نوضح هذه السمات مبتدئين بالجانب العلمي كما في الأدبيات، ثم نتبعه بنماذج أو أمثلة عملية من واقع رواد الأعمال في العالم العربي وفقاً لتوصيفات مجلة فوربس الشرق الأوسط (بقدر من التعديل اليسير مع وضع الكلمات المفتاحية بلون عريض)، وبهذا نحدث تكاملاً بين شقي الفكر الريادي، التنظيري والتطبيقي.

1- **الابتكار.** يؤكد شومبيتر (Schumpeter, 1934) على أن الريادة هي مجازفة تقوم بشكل رئيس على الابتكار. العنصر الابتكاري هو السمة الأكثر أهمية في تمييز المشاريع الريادية عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية، على أن الابتكار - وفق بيتر دركر - هو مزيج مركب من: الرؤية والحماس والاتقاد والطاقة والإصرار والاستبصار والحكم السليم والعمل الجاد (Drucker, 2006). والابتكار هو الأكثر أهمية أيضًا بشأن الحصول على مزايا تنافسية مستدامة Sustainable Competitive Advantage (Sulistyo & Siyamtinah, 2016). المشاريع الريادية تتضمن بُعدًا جديدًا، إذ لا يصح مفاهيميًا أن نطلق على أي مشروع بأنه ريادي دون أن يكون مُتسمًا بشيء جديد (Stewart Jr., 1999; Howorth et al., 2005; Bouchard & Basso, 2011)، وهذه الجدة تمثل البُعد الابتكاري، وقد تكون في أي من المسارات الأربعة (Carland et al., 1984; Bouchard & Basso, 2011):

أ- المنتج أو الخدمة. ب- الطريقة أو الأسلوب. ج- المجال أو الحقل.

د- أسواق جديدة أو شرائح جديدة داخل السوق.

نماذج عملية على الابتكار (وفق مجلة فوربس الشرق الأوسط)

- **النموذج الأول**. الشقيقان السعوديان المهندسان «عبد الواحد ومحمد الزايدي»، **أرادا من جميع السكان في العالم أن يخوضوا تجربة الحج إلى مكة المكرمة**. وقد انضم «بيتر راوتك»، عالم أبحاث نمساوي في مركز (المختبرات البصرية) في جامعة (الملك عبد الله للعلوم والتقنية)، إلى المهندسين لتأسيس Visual Experience في عام 2014، بتمويل قدره 150 ألف دولار **من صندوق دعم الابتكار** في جامعة (الملك عبد الله للعلوم والتقنية). تسمح هذه التقنية المبتكرة للمشاهدين عن طريق تطبيق على الهاتف المحمول وفيديوهات بنطاق 360 درجة على اليوتيوب، **بتجربة فعاليات ومعارض ثلاثية الأبعاد**. تمتلك الشركة الناشئة 5 مشاريع إحداها مع سوق (عكاظ التاريخي في الطائف). **وفي 2015 منحت اليونيسكو هذه الشركة الناشئة جائزة لأفكارها المبتكرة في مجال السياحة والثقافة.**

- **النموذج الثاني**. في الإمارات العربية المتحدة، ترك «بدر وفهد الكالوتي» وظائفهما في مجال التمويل لإطلاق تطبيق (Laundrybox) في عام 2013، **وهو مختص لتقديم خدمات غسيل الملابس حسب الطلب، حيث يتيح التطبيق للعملاء تنظيم إرسال واستلام الغسيل عبر خزانة تقع عادة في ردهة المبنى**، وتوجد خزانات الشركة في حوالي 100 مبنى في إمارة دبي. قام المؤسسان مؤخرًا بتغيير اسم الشركة إلى (Mybox) تزامنًا مع إضافة خدمات جديدة مثل إصلاح الأحذية والتفصيل، والتوصيل.

2- **المبادرة.** تتصف المشاريع الريادية بالمبادرة Proactiveness لصناعة الفرص المواتية أو التي يمكن أن تكون مواتية (Howorth et al., 2005; Kobia & Sikalieh, 2010; Bouchard & Basso, 2011; Hagel, 2016; Lim et al., 2016)، بخلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية، حيث تعمل في الغالب وفق مبدأ ردود الفعل Reactiveness، حيث تتم الاستجابة الاعتيادية للطلبات في السوق.

نماذج عملية على المبادرة (وفق مجلة فوربس الشرق الأوسط)

- **النموذج الأول**. كان اليمني الأمريكي «عماد المسعودي» مدير مشاريع مسؤول عن التجارة الإلكترونية في الشركة العملاقة (Boeing) بسياتل، حيث تخرج بدرجة البكالوريوس في نظم المعلومات من جامعة واشنطن. أسس شبكة إلكترونية لتسويق العقارات، **وقد باعت الشركة الناشئة عبر موقعها أكثر من 11 ألف عقار تساوي ما يفوق 700 مليون دولار في مصر والسعودية**. وقرر المسعودي أن ينشئ شركة في مصر **بسبب انخفاض الكلفة التشغيلية وتوافر المواهب**. يقول المسعودي: «**فاجأني أن القطاع العقاري في مصر كان أكثر جاذبية** من الأسواق المجاورة بما فيها بلدان الخليج العربي».
- **النموذج الثاني**. **في عام 2012**، أنشأ السعودي «عمر حمد اللحيدان» (27عامًا) شركة (التكنولوجيا الخضراء GTek) لتكون مصدرًا بديلاً للطاقة لتقليل الاعتماد على النفط. **وتقوم الشركة الناشئة بتصنيع الألواح الشمسية، وبيعها في المملكة العربية السعودية** وبقية دول الخليج. **وفي العام الماضي، افتتحت (GTek) مكتبًا في السودان**، حيث أن الطلب على الألواح الشمسية كبير، بسبب نقص الكهرباء.

3- **المخاطرة.** نظرًا لاتسام المشاريع الريادية بالجدة، فإنه من المنطقي إذن القول بأن هذه المشاريع تتسم بدرجة مخاطرة أعلى من بقية المشاريع الأخرى (Stewart Jr., 1999; Howorth et al., 2005; Bouchard & Basso, 2011; Hagel, 2016)، لدرجة أن كثيرين يتحدثون عما يسمى بـ «الشركات الناجية» نظرًا لإخفاق عدد من المشاريع الريادية في سنواتها الأولى (إزنبيرغ، 2016). وثمة من يؤكد على أن الريادة هي خليط بين الابتكار والمخاطرة والمبادرة باستغلال الفرص المتاحة، بما يخلق قيمة مضافة (Ndubisi & Iftikhar, 2012). وقد قسم بعض الباحثين المخاطر إلى (Dess & Lumpkin, 2005; cited in Iftikhar, 2012 & Ndubisi):

- مخاطر أعمال (كالدخول إلى مجال أعمال جديد أو استخدام تقنية غير معروفة).
- مخاطر مالية (استثمار رأسمال جوهري بالنسبة لرائد الأعمال).
- مخاطر شخصية (باتخاذ قرار استراتيجي على المستوى الشخصي للتموضع في السوق بطريقة معينة).

نماذج عملية على المخاطرة (وفق مجلة فوربس الشرق الأوسط)

- **النموذج الأول**. في 2007، تخرج المصري «أسامة يوسف» (37 عامًا) بدرجة ماجستير ترجمة من جامعة الأزهر. **وفي 2009 قرر ألا يكمل دراسة الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا (سانتا باربرا) بعد أن لاحظ بروز (YouTube)، وأصبح واحدًا من الشركاء الأوائل لموقع تبادل مقاطع الفيديو في الشرق الأوسط** (Diwan). هذه الشركة الناشئة تدير مجموعة متنوعة من المواهب عبر منصات مختلفة، منها (YouTube) و(Twitter) و(Vuclip). **وتحصد ما يقارب 600 مليون مشاهدة في الشهر**. ومؤخرًا، **جمعت 5 ملايين دولار** من شخص بارز في دبي.
- **النموذج الثاني**. في 2013، أسس «عبد العزيز فهد الجوف» (سعودي، 35 عامًا) PayTabs لمساعدة التجار في عمليات الدفع بشكل آمن عبر الشابكة (الإنترنت)، على غرار بوابة الدفع العالمية (PayPal)، ويُستخدم النظام في السعودية والإمارات والبحرين والهند. وتجني الشركة الناشئة الأموال عن طريق أخذ رسوم على المعاملات التي تجري من خلالها. **قام الجوف، رائد الأعمال لسلسلة من المشروعات الناجحة، ببيع شركاته (في مجال الشحن والتجزئة) ومن خلال العائدات تمكن من استثمار 3 ملايين دولار في هذا المشروع الريادي**، وقد

استثمرت (أرامكو السعودية) أكثر من 3 ملايين دولار في المشروع.

4- **السرعة.** اتصاف المشاريع الريادية بروح الابتكار والمبادرة واجتيازه للمخاطر، يفضي إلى وجود سمة رابعة للمشاريع الريادية وهي السرعة، من حيث الانتشار والنجاح وربما التوسع والنمو، وبخاصة أن تلك المشاريع تُدار من قبل الفئات الشابة، حيث الطموح في التعلم السريع وتحقيق النتائج بأقصى سرعة ممكنة (برنوطي، 2005؛ Hagel, 2016)، بما في ذلك القدرات التسويقية والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة في السوق بأسرع وقت من خلال بناء شبكة تقنية (Sulistyo & Siyamtinah, 2016). وفي سياق هذه السمة، يرى البعض أن هذه المشاريع تعبر في جوهرها عن «حالة ذهنية» تبحث عن تأسيس مؤسسة تبحث عن «نموذج أعمال» قابل للنمو والتكرار (إزنبيرغ، 2016).

نماذج عملية على السرعة (وفق مجلة فوربس الشرق الأوسط)

- **النموذج الأول**. في المملكة العربية السعودية، أسس كل من «أنمار فتح الدين» (26 عامًا)، و«عبد الله مندو»، و«عمر مراد» (29 عامًا) UTURN Entertainment عام 2010 بوصفها قناة على اليوتيوب. **وسرعان ما حققوا نجاحًا كبيرًا** بما يقدمونه من **محتويات متنوعة تتسم بالسخرية** الهادفة. وفي عام 2010 التقوا «قسورة الخطيب» (46 عامًا)، والذي استثمر 150 ألف دولار في الشركة. واستمروا إلى أن وقع خلاف بين الخطيب والمؤسسين، وهو **ما دفعهم إلى بيع أسهمهم إلى الخطيب مقابل 2 مليون دولار 2014**، وهو الآن يترأس الشركة الناشئة. و**تستقطب المنصة 84 مليون زائر شهريًا ما يجعلها أكبر شبكة ترفيه عبر الإنترنت في الشرق الأوسط**.
- **النموذج الثاني.** في الإمارات العربية المتحدة وفي عام 2012، قام كل من «مواسير شيخة» و«ماغنوس أولسون»، ورائد الأعمال «عبدالله إلياس» بتأسيس شركة كريم Careem . **استثمر كلٌّ من شيخة وأولسون بها قرابة 100 ألف** دولار فقط، إلا أن الشركة **الناشئة تمكنت من جمع 71.7 مليون دولار** عبر 3 جولات تمويلية. وتعد هذه الشركة المنافس الأكبر لشركة (Uber) في الشرق الأوسط، **وتعمل في 31 مدينة**.

تحدثنا في الجزء السابق عن السمات المائزة بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونقوم في هذا الجزء بالتفريق بين نوعين من هذه السمات، ونحسب أن هذا التفريق مفيد منهجيًا، فهو يشدنا نحو مزيد من الدقة وإعطاء الأوزان المناسبة لكل سمة وفق الاعتبارات المنهجية وبحسب تحليلاتنا العلمية لهذه السمات في أبعادها المفاهيمية والتطبيقية، كما أنه مفيد عمليًا أيضًا، من حيث تيسير عملية التمييز بين المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الواقع العملي. إننا نفرق بين: (1) سمات مائزة رئيسة، (2) سمات مائزة نسبية. وهذان النوعان يحتاجان إلى شيء من التوضيح، وذلك كما يلي:

1- **سمات مائزة رئيسة**. هي السمات التي تنفرد بها المشاريع الريادية، فلا تتوفر في غيرها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. السمة المائزة الرئيسة هي الابتكار. وإلى حد كبير، يمكن إدراج سمة المبادرة ضمن هذه السمات.

2- **سمات مائزة نسبية**. هي السمات التي لا تنفرد بها المشاريع الريادية، ولكنها تتوفر فيها بدرجة أعلى (ولهذا وصفناها بالنسبية). تتضمن هذه السمات: المخاطرة والسرعة.

ولكي يتضح الفرق بين هذين النوعين من السمات بشكل أكبر، ولإثراء الممارسات العملية بأدوات تيسر عملية التمييز بين المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الواقع العملي، فإننا نقدم هذه السمات (بنوعيها المائز والنسبي) في شكل توضيحي مبسط. ومن أجل أن يكون عمليًا أكثر، لنفترض أن لدينا هيئة حكومية تقدم شكلاً توضيحيًا لجعل المتقدمين على برامج الدعم يميزون بين أنواع المشاريع الريادية وغير الريادية، بعنوان: كيف نميز بين المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة؟.

خامسًا - تعريفات مقترحة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

لكي نحقق التمايز الاصطلاحي المنشود بين المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي دقيق، فإنه يلزمنا منهجيًا التقدم بخطوة إضافية، وتتمثل في تقديم تعريفين دقيقين واضحين لهذين النوعين من المشاريع، من شأنهما تمييزهما وفصل بعضهما عن البعض الآخر.

ليس من اليسير بلورة تعريفات دقيقة واضحة، ولكنني أتجاسر في هذه الدراسة على تقديم محاولة تعريفية وذلك بعد الاطلاع على جملة كبيرة من التعريفات الواردة في الأدبيات العلمية وتحديد السمات المائزة للمشاريع الريادية (انظر مثلاً: السهلاوي، 2001؛ زيدان، 2003؛ الوادي، 2005؛ برنوطي، 2005؛ الشميمري والمبيريك، 2014؛ السيد وإبراهيم، 2014؛ إدريس، 2015؛ Carland et al., 1984; Howorth, et al, 2005; Drucker, 2006; Kobia & Sikalieh, 2010; Hossain & Kauranen, 2016; Edoho, 2016; Bansal et al., 2019).

وكلي رجاء بأن تحقق هذه المحاولة المتواضعة قدرًا من الدقة المفاهيمية والفعالية الاصطلاحية، مع توخي أن يكون هذان التعريفان مختصرين، متوسلاً بكلمات مفتاحية كثيفة الدلالة، مع النأي عن استخدام الكلمات الفضفاضة التي تحمل دلالات متعددة، بما يقلل من هوامش الغموض أو اللبس.

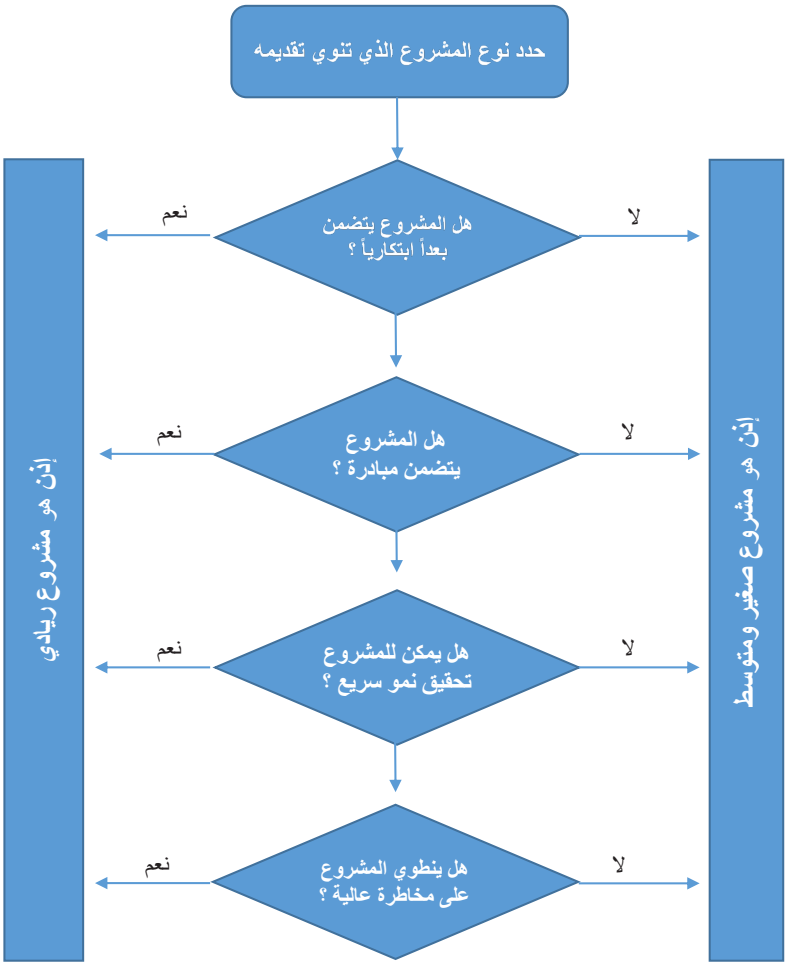

المصدر: تصميم الباحثين خصيصاً لهذا البحث.

شكل (1) كيف نميز بين المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة؟

وقد يكون من المنطقي البدء بتعريف الحالة العامة التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية، ثم يصار إلى تعريف الحالة الخاصة التي تتجسد في المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة، وذلك كما يلي:

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

«استثمار محدود آمن تقليدي مُجدٍ، وإدارته بما يحقق نجاحه وتوسعه».

تعريف المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة:

«استثمار محدود جريء جديد مُجدٍ، وإدارتُه باحتر افية تُسرّع نموه واستدامته».

هذان التعريفان يحتاجان إلى إيضاح بعض الأبعاد الواردة فيهما، لكي يزول الغموض أو اللبس المحتملان، وذلك كما في النقاط التالية:

1- تشير كلمة استثمار في التعريفين إلى المعنى الاقتصادي، والذي يذهب إلى أن الاستثمار هو: تضحية راهنة بموارد اقتصادية (أموال في الغالب)، من أجل الحصول على عائد أكبر؛ في شكل تدفقات نقدية لعدة سنوات في المستقبل (العجلوني، 2016).

2- كلا النوعين من المشاريع مندرج ضمن نطاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث المعايير الضابطة لحجم

المشاريع، إن في رأس المال أو العمالة أو قيمة المبيعات أو الجمع بين الملكية والإدارة أو غير ذلك (انظر جدول 1). وعليه، فإن كلمة «محدود» تنداح دائرتها لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- ورد في التعريفين كلمتا: آمن وجريء، وقد أدرجت كلمة «آمن» ضمن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما كلمة «جريء» فقد أدمجت في تعريف المشاريع الريادية، والمسالة في هذا الشأن نسبية، فالأمان والجرأة نسبيتان، والقول بالأمان لا يعني خلو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المخاطرة تمامًا، وإنما يشير إلى انخفاض معدلاتها مقارنة بالمشاريع الريادية (ويمكن حذف كلمة آمن من تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إن قدر أن هذا الحذف أدعى للوضوح وانتفاء اللبس).

4- المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون في مجالات تقليدية أي معتادة ومتكررة في السوق (كالمطاعم والورش ومحلات الصيانة والدكاكين ونحو ذلك)، بخلاف المشاريع الريادية التي يفترض أن تحمل بُعدًا جديدًا بطريقة أو أخرى (تحدثنا في فقرة سابقة عن أبعاد الجدة).

5- كلمة «مجد» في التعريفين لا يفهم منها ضمان النجاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، بقدر ما تعطي دلالة على أن أصحاب هذه المشاريع يقومون بعمل دراسات جدوى لمشاريعهم (تفصيلية أو عامة)، وأنهم مقتنعون بأنها ذات جدوى جيدة، مما يجعلهم يقدمون على الاستثمار فيها.

6- المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتطلب إدارة جيدة، تؤدي إلى نجاح المشاريع واستمرارها وتوسعها، أما المشاريع الريادية فهي لا تكتفي بمجرد تحقيق ذلك، وإنما تتوخى تطبيق إدارة احترافية ذات بُعد استراتيجي؛ تضمن سرعة النجاح والاستمرار والنمو بأعلى ما يمكن، وبأفضل طريقة تحقق مزايا تنافسية مستدامة.

سادسًا - مستويات المشاريع الريادية

في الواقع العملي، قد لا يكفي التقرير بأن المشاريع الريادية نوع خاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لاعتبارات عديدة، ومنها أن الريادية مسألة نسبية، أي أنها متفاوتة في الدرجة أو المستوى الريادي (Drucker, 2006). وإذا قدر أننا نتوقع من السياسات الحكومية - على سبيل المثال - دعمًا جيداً للمشاريع الريادية بجانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية (وهذا ما ندعو إليه)، فإننا حينذاك نكون مطالبين بالمضي في التحليل لنصل إلى تحديد مستويات الريادية، من أجل تحسين السياسات الحكومية، بحيث تمايز بين مستويات الدعم للمشاريع الريادية ذاتها، فتمنح الأكثر ريادية دعمًا أكبر، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل المجتمعية والبيئية المهمة كعدد الفرص الوظيفية التي يخلقها المشروع الريادي (وبخاصة أن بعض المشاريع ضعيفة في هذا المجال، انظر: إزنبيرغ، 2016)، والآثار البيئية للمشروع ومدى تناغمه مع متطلبات الاستثمار الأخضر والاقتصاد الأخضر (البريدي، 2015).

لهذه الاعتبارات التطبيقية، يمكننا التمييز - بقالب أولي - بين أربعة مستويات للمشاريع الريادية، وهي:

1- ريادية عالية. 2- ريادية متوسطة. 3- ريادية منخفضة. 4- ريادة متدنية.

وسيكون التحليل أكثر فائدة للممارسات العملية، لو أننا تقدمنا أكثر في التحليل، وقمنا بعملية ربط بين مستويات الريادية من جهة وسمات المشاريع الريادية من جهة أخرى. بطبيعة الحال، يصعب الوصول إلى تصور دقيق لعملية الربط هذه، وذلك أنها تفتقر لتحديد مجموعة من المعايير الضابطة، ونحن لا نتوفر على مثل هذه المعايير في هذه الدراسة الحالية. ولتقريب المسألة، يمكن وضع تصور أولي للربط بين هذين الجانبين، وليكن مختصراً كما في الشكل أدناه:

ويمكن لكل جهة حكومية مختصة أن تعيد النظر في مستويات الريادية وطريقة الربط بسمات المشاريع الريادية بطريقة تراها محققة للأهداف المتوخاة من عمليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة، وبما يشجع الكفاءات الشابة على الدخول في هذا المضمار.

ومستويات الريادية تحتاج إلى تعريفات ذات طابع إجرائي، للوفاء بالمتطلبات التطبيقية. ومثل هذه التعريفات لهذه المستويات تخضع لاعتبارات عملية أكثر من الاعتبارات المفاهيمية، وذلك بحسب الفلسفة التي تتبناها الهيئات المسؤولة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والميزانيات المخصصة للدعم ونحو ذلك. يمكننا تقديم نماذج أولية لتعريف

المستويات الريادية بقالب إجرائي؛ أخذًا في الاعتبار عملية الربط التي أجريناها بين هذه المستويات وسمات المشاريع الريادية (كما في الشكل رقم 2)، وذلك كما يلي:

المصدر: تصميم الباحثين خصيصاً لهذا البحث.

شكل (2) نموذج مستوى الريادة والسمات الريادية

1- **ريادية عالية**. أي مشروع يتضمن ابتكارًا لمنتج أو خدمة ودرجة عالية من المبادرة، ومتوسطة من المخاطرة والسرعة.

2- **ريادية متوسطة**. أي مشروع يتضمن قدرًا متوسطًا من الابتكار (في الأسلوب أو الشريحة السوقية) ودرجة متوسطة أو عالية من المبادرة والمخاطرة والسرعة.

3- **ريادية منخفضة**. أي مشروع يتضمن قدرًا منخفضًا من الابتكار (في الأسلوب أو الشريحة السوقية) ودرجة متوسطة من المبادرة والمخاطرة والسرعة.

4- **ريادة متدنية**: قد لا يتوفر المشروع في هذا المستوى على الحد الأدنى من الابتكار، في حين يتوفر على قدر قليل من بقية السمات، بما يضمن له مقعدًا في المشهد الريادي.

سابعًا: خاتمة توصيات عملية

خلصنا في هذه الدراسة إلى أن المشاريع الريادية هي نوع خاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي تطبيق راق لفكرة المشاريع الصغيرة، عبر التوسل بالابتكار والمبادرة مع الاتصاف بدرجة أعلى من المخاطرة والسرعة في النجاح والنمو والاستدامة. وبرهنا على أن البُعدين المفاهيمي والتطبيقي يقضيان بضرورة التمييز الاصطلاحي بين المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية، كما شددنا على أهمية جودة السياسات والآليات الحكومية في مجال التشجيع والدعم لهذه المشاريع، وضمان نجاحها في أداء أعمالها ونموها بشكل جيد؛ ولا سيما الريادية منها نظرًا للفوائد العملية المترتبة عليها والتي أتينا على أهمها في أجزاء متفرقة في الدراسة.

وبعد هذه المعالجات التحليلية المفاهيمية والتطبيقية، يحسن بنا وضع بعض التوصيات العملية، وبقالب مختصر كما يلي:

1- تبني المدخل العلمي الذي يمايز بين المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية؛ عبر تعريفات دقيقة واضحة، وإيجاد الانعكاسات الواجبة لذلك المدخل في السياسات واللوائح والتنظيمات والآليات الحكومية.

2- تخصيص برامج ومبادرات ذات ميزانيات جيدة لدعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم الاستشاري واللوجستي اللازمين لإنجاح هذه المشاريع ومعاونتها على سرعة النمو والاستدامة.

3- وضع سياسات مشجعة للمشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على خلق أكبر قدر ممكن من الفرص الوظيفية الجيدة، والسعي نحو توظيف الكفاءات الشابة الوطنية، في بيئة عمل تراعي تقديم مسار للتخطيط والتطوير المهني (الوظيفي).

4- وضع سياسات تحفز على تبني مبادئ الاستثمار الأخضر والاقتصاد الأخضر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الريادية والتقليدية)، عبر استخدام الوسائل الكفيلة بالمحافظة على البيئة بمكوناتها وأنظمتها وتنوعها الحيوي.

5- مراجعة البرامج التدريسية في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تطويرها وفق أحدث المداخل العلمية والمناهج التربوية، بما في ذلك إدماج الفكر الريادي والتفكير الإبداعي في التعليم العام في قوالب إثرائية ملائمة.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو عوف، مدنية. (2014). «المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص عمل لخريجات التربية الأسرية والاقتصاد المنزلي: علوم الأسرة في الجامعات السعودية»، ***رسالة الخليج العربي***، س 35، ع 133، 15-48.
- إدريس، عبد الجليل. (2015). «ريادة الأعمال وأثرها في معالجة البطالة في المملكة العربية السعودية»، ***مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي***، مج 19 (55)، 663-703.
- إزنبيرغ، دانيال. (2016). «الشركات الناشئة ودورها في صنع الوظائف». ***هارفارد بزنس ريفيو العربية***، 23-6-2016.
- الأسرج، حسين. (2015). «المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي»، ***بحوث اقتصادية عربية***، ع 69-70، 159-179.
- برنوطي، سعاد. (2005). ***إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة***. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- البريدي، عبدالله. (2008). «الإطار المفاهيمي والمؤسسي للتأهيل المعتمد في مجال الإبداع والموهبة: مشروع مقترح للعالم العربي»، ***مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية***، جامعة القصيم، مج 1 (1)، 63-90.
- البريدي، عبدالله. (2007). «الاستراتيجية العربية في مؤسسات التعليم العالي: مدخل وصفي تحليلي لدراسة الإشكالية الثقافية»، ***المجلة العربية للإدارة***، مج 27 (2)، 79-110. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- البريدي، عبدالله. (2009). «الإشكالية الاصطلاحية في الفكر الإداري العربي بالتطبيق على مصطلح Gover-nance : توصيف منهجي للإشكالية وإطار مقترح لعلاجها»، ***المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات***، جامعة الملك خالد.
- البريدي، عبدالله. (2015). ***التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها في العالم العربي***. الرياض: مكتبة العبيكان.
- التوني، محمد. (2014). «تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي»، ***مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، مج 3 (9)، 99-118.
- حجازي، محمود. (1995). ***الأسس اللغوية لعلم المصطلح***. القاهرة: مكتبة غريب.
- الذئب، أمباركة أبو القاسم. (2012). «البطالة والتنمية الاجتماعية»، ***مجلة فكر وإبداع***، ج 66، 392 – 375. القاهرة.
- زيدان، عمرو علاء. (2010 ب). «دراسة ميدانية مقارنة للتوجهات والدوافع الريادية بين الطلاب والطالبات في الجامعات المصرية»، ***المجلة العربية للعلوم الإدارية***، مج 17 (3)، 447-485.
- زيدان، عمرو علاء. (2003). «برامج تعليم ريادة الأعمال : البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في كليات التجارة والإدارة العربية»، ***الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية***. سوريا: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 229-250.
- زيدان، عمرو علاء. (2010 أ). «العوامل المؤثرة في تكوين السمات الريادية لدى طلاب الجامعات المصرية»، ***المجلة العربية للعلوم الإدارية***، مج 17 (1)، 29-67.
- السهلاوي، خالد عبد العزيز. (2001). «معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية»، ***الإدارة العامة***، مج 41 (2)، 303-335.
- السيد، لمياء؛ وإبراهيم، إيمان. (2014). «سياسيات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر»، ***دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، ع 53، 275-349.
- الشميمري، أحمد؛ والمبيريك، وفاء. (2014). ***ريادة الأعمال***. الرياض: مكتبة العبيكان.

- العباس، بلقاسم. (2013). «اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل»، ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، مج 15 (1)، 129-191. الكويت.
- عبد الواحد، عبد الحميد. (2007). «اللسان العربي: الحاضر والآفاق»، في: ***اللسان العربي وإشكالية التلقي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العجلوني، أحمد. (2016). ***مبادئ الاستثمار المعاصر***. جدة: خوارزم العلمية.
- العرفج، عبد المحسن؛ والسهلاوي، خالد. (2006). «المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعادة ابتكار المعايير المستخدمة في اختيار الفرص الاستثمارية: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية»، ***مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية***، س 32، ع 120، 249-279.
- الغالبي، طاهر. (2009). ***إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة***. عمّان: دار وائل.
- القاسمي، علي. (2008). ***علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية***. بيروت: مكتبة لبنان.
- كوش، عمر. (2002). ***أقلمة المفاهيم: تحولات المفهوم في ارتحاله***. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- لوشن، نور الهدي. (2004). «إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق»، ***مجلة التجديد***، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة 8، ع 16، 145-164.
- المسيري، عبد الوهاب. (1998). «هاتان تفاحتان حمراوان: دراسة في التحيز وعلاقة الدال والمدلول»، في: ***إشكالية التحيز***، تحرير: عبد الوهاب المسيري، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 63-91.
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (2011). ***تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير***. تحرير: حسين أباظة، ونجيب صعب، وبشر زيتون، بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
- الوادي، محمود. (2005). «المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة إلى لدورها في التنمية في الأردن»، ***المجلة العربية للإدارة***، مج 25 (1)، 1-43. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- اليعبودي، خالد. (2006). ***آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات***. فاس: دار ما بعد الحداثة.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Angulo-Guerrero, M.; Pérez-Moreno, S. and Abad-Guerrero, I. (2017), "How economic freedom affects opportunity and necessity entrepreneurship", ***Journal of Business Research***, vol. 73, 30-37.
- Bansal, S.; Garg, I. & Sharma, G. D. (2019). "Social entrepreneurship as a path for social change and driver of sustainable development: A systematic review and research agenda", ***Sustainability***, vol. 11 (4), 1091; doi:10.3390/su11041091
- Bouchard, V. and Basso, O. (2011). "Exploring the links between entrepreneurial orientation and intrapreneurship in SMEs", ***Journal of Small Business and Enterprise Development***, vol. 18 (2): 219 -231.
- Carland, J.; Hoy, F.; Boulton, W. and Carland, J. (1984). "Differentiating entrepreneurs from small business owners: A conceptualization", ***Academy Of Management Review***, vol. 9 (2): 354-359.
- Conway, M. and Kalakay, D. (2016). "The winding road of social entrepreneurship definitions: A systematic literature review", ***Social Enterprise Journal***, vol. 12 (2): 131-160.
- Dess, G. and Lumpkin, G. (2005). "The role of entrepreneurial orientation in stimulating effective corporate entrepreneurship"***, Academy of Management Executive***, vol. 19 (1): 147-56.
- Drucker, P. (2006). ***Innovation and Entrepreneurship***, NY: Harper Business.
- Edoho, F. (2016). "Entrepreneurship paradigm in the new millennium: A critique of public policy on entrepreneurship", ***Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies***, vol. 8 (2): 279-294.

- Global Entrepreneurship Monitor. (GEM). Global Report 2016-2017: http://www.gemconsortium.org/report.
- Gubik, A. (2020). "Entrepreneurship and economic growth-conceptualization choices in the literature", ***Észak-magyarorszagi Strategiai Fuzetek***, vol. 17 (1), 45-56. (Gubik, 2020)
- Hagel, J. (2016). "We need to expand our definition of entrepreneurship", ***Harvard Business Review***, September, 28, 2016: 2-5.
- Hechavarria, D.; Bullough, A.; Brush, C. & Edelman, L. (2019). "High-growth women's entrepreneurship: Fueling social and economic development", ***Journal of Small Business Management***, vol. 57 (1): 5–13.
- Hossain, M. and Kauranen, I. (2016). "Open innovation in SMEs: a systematic literature review", ***Journal of Strategy and Management***, vol. 9 (1): 58-73.
- Howorth, C.; Tempest, S. and Coupland, C. (2005). "Rethinking entrepreneurship methodology and definitions of the entrepreneur", J***ournal of Small Business and Enterprise Development***, vol. 12 (1): 24-40.
- Hubeni, Y. and Boyko, V. (2014). "Promotion of the innovation component of the local business development in rural areas", ***Management Theory and Studies for Rural Business and Infrastructure Development***, vol. 36 (2): 297-307.
- Jain, M. (2012). "Social entrepreneurship-using business methods to solve social problems: The case of Kotwara", ***Decision***, vol. 39 (3): 168-177.
- Kobia, M. and Sikalieh, D. (2010). "Towards a search for the meaning of entrepreneurship", ***Journal of European Industrial Training***, vol. 34 (2): 110-127.
- Lim, D.; Oh, C. and Clercq, D. (2016). "Engagement in entrepreneurship in emerging economies: Interactive effects of individual-level factors and institutional conditions", ***International Business Review***, vol. 25: 933-945.
- Long, W. (1983). "The meaning of entrepreneurship", ***American Journal of Small Business***, vol. VIII (2): 47-56.
- Nelson, O. and Iftikhar, K. (2012). "Relationship between entrepreneurship, innovation and Performance comparing small and medium-size enterprises", ***Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship***, vol. 14 (2): 214 – 236.
- Nielsen, P. (2016). "An organizational taxonomy of entrepreneurship policy delivery structures", ***Journal of Small Business and Enterprise Development***, vol. 23 (2): 514-527.
- Schumpeter, J. A. (1934). ***The Theory of Economic Development***, Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Stewart Jr., W.; Watson, W.; Carland , J. and Carland, J. (1999). "A proclivity for entrepreneurship: A comparison of entrepreneurs, small business owners and corporate managers", ***Journal of Business Venturing***, vol. 14 (2): 189–214.
- Sulistyo, H. and Siyamtinah. (2016). "Innovation capability of SMEs through entrepreneurship: Marketing capability, relational capital and empowerment", ***Asia Pacific Management Review***, vol. 21: 196-203.
- Wu, J.; Zhuo, S. and Wu, Z. (2016). "National innovation system: Social entrepreneurship and rural economic growth", ***Technological Forecasting & Social Change***, Article in Press: http://dx.doi.org/10.1016/j.techfore.2016.10.014.

Towards a Terminological Distinction between Entrepreneurship and SMEs: A Conceptual and Practical Exploration

Dr. Abdullah Al-Beraidi
Professor Emeritus of Organizational Behaviour
Department of Business Administration
College of Business and Economics, Qassim University
Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Ahmad AlTwaijri
Assistant Professor of Marketing and Strategy
College of Business and Economics, Qassim University
Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

The research problem is the lack of clarity of terminological differences between entrepreneurship and small and medium enterprises (SMEs), in both: the literature and practice. The research problem is translated into three main questions: (1) Is there a conceptual distinction between the two terms? (2) Are there practical benefits in distinguishing between the two terms, or that the interest lies in the lack of distinction between the two?, (3) If there are practical benefits, how can such a distinction be made?

The direct reasons for the completion of this study are not stemmed from our academic agenda, as usual, but from practical problems in the business environment, which represents an answer to a question posed from an Arab government official about the terminological differences between the two terms. By answering this practical question, this study tries to exceed the conceptual type of investigation, to search for achieving advantages in practice and increasing the fruits of the governments' policies in promoting innovative young groups in the Arab world, in a manner that can raise the contribution of these groups in the economic growth and social well-being and tackling the problems of unemployment and poverty in cumulative ways and in accordance with the strategic perspective of development.

The study concluded that small and medium entrepreneurship is a special type of SMEs, and provided reasons on which it is pushing for the adoption of the terminological distinction between the two types of projects, revealing the real-world gains. The study proposed definitions of the two terms in the light of its identification of four attributes of entrepreneurial projects, namely: innovation, proactiveness, risk and speed, bearing in mind that innovation is the most important feature. The study suggested a four-level ranking of entrepreneurship, where classified to: high, medium, low and limited entrepreneurship.

Keywords: *Entrepreneurship, SMEs, Innovation, Proactiveness, Risk, Growth.*